وعلى الرغم من هذا النشاط ، لم تدع أية هيئة يهودية لحضور مؤتمر الصلح . الا ان بعثات يهودية ، من دول عدة ، حضرت الى مكان انعقاده في فرساي . وظهر خلال المؤتمر خلاف في الراي بين تلك البعثات . فبينما اصرت بعثتا يهود بريطانيا وفرنسا على مطالبة المؤتمر بالاعتراف بمساواة اليهود في الحقوق المدنية مع الآخرين ، اصرت البعثات الأخرى ، القادمة من الولايات المتحدة وروسيا واوروبا الشرقية (التي اقامت مع الصهيونيين هيئة مشتركة ، اطلقت عليها اسم « لجنة البعثات اليهودية لدى مؤتمر الصلح » ، لتمثلها امام المؤتمر) على المطالبة ، بالاضافة الى ذلك ، بمنح اليهود حق ادارة قومية ذاتية ، في أية منطقة او بلد تقطنه اقلية يهودية[١١٢] . واستمرت المفاوضات بشأن هذه الطلبات وقتا غير قصير ، الى ان احرزت البعثات اليهودية اول انتصار لها ، عند توقيع اتفاقية الصلح بين المانيا وبولونيا . فقد اصرت المانيا ، عند توقيع تلك الاتفاقية ، على ادخال مادة في المعاهدة (عرفت فيما بعد باسم « مادة الاقليات ») ، تعهدت بولونيا بموجبها بالاعتراف بحقوق الاقليات العرقية أو الدينية فيها ، ومن ضمنها اليهود ، بما في ذلك حقهم في ادارة مؤسساتهم الثقافية والاجتماعية ادارة ذاتية[١١٣] . كما تعهدت بولونيا ايضا بادخال نصوص مماثلة لهذه المادة في الاتفاقيات التي ستوقعها مع الدول الاخرى المشتركة في المؤتمر . واصبحت « مادة الاقليات » هذه النموذج الذي صيغت بموجبه الضمانات التي منحت للاقليات في دول أوروبية عدة . وحتى سنة ١٩٢٣ ، عندما انجزت هذه العملية ، كانت ٤ دول من تلك التي حصلت على استقلالها بعد الحرب ، وهي تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا واليونان ، قد وقعت اتفاقيات مماثلة لتلك التي وقعتها بولونيا . كذلك حملت ٤ من الدول التي هزمت في الحرب ، وهي النمسا وهنغاريا وبلغاريا وتركيا ، على توقيع تلك المواد ، بينما تعهدت ، علنا ، كل من لتوانيا ولاتفيا واستونيا والبانيا وسلطات بعض المناطق الاخرى ، بالاعتراف بالحقوق التي نصت عليها « مادة الاقليات » . وكان عدد اليهود من سكان هذه الدول ، الذين تنطبق عليهم هذه المادة ، قد بلغ آنذاك نحو خمسة ملايين وثلاثة ارباع المليون نسمة (منهم نحو ٣ ملايين في بولونيا ، و٢٥٠ الفا في تشيكوسلوفاكيا ، ومليون في رومانيا ، و ٧٠ الفا في يوغوسلافيا ، و ٧٥ الفا في اليونان ، و ١٥٠ الفا في النمسا ، و ٤٥٠ الفا في هنغاريا ، و ٥٠ الفا في بلغاريا ، و ١٥٠ الفا في البانيا ، و ٩٠ الفا في لتوانيا ، و ١٥٠ الفا في لاتفيا ، و ٤ آلاف في استونيا ، و ١٥٠ الفا في تركيا)[١١٤] .

كذلك عهد الى مجلس عصبة الأمم بمراقبة تنفيذ تلك الاتفاقات ، وسمح للاقليات المعنية بتقديم المذكرات والشكاوى اليه ، بحق الدول التي تتنكر لحقوقها . ولكن سرعان ما اتضح ان هذا الاجراء كان عديم الفائدة ، اذ كانت عصبة الأمم تفتقر الى الصلاحيات والأجهزة الكفيلة بفرض الالتزام بتلك الاتفاقيات ، عند التنكر لها من قبل اية دولة[١١٥] . ولكن على الرغم من ذلك ، تمتعت الاقليات اليهودية ، في عدد من الدول الاوروبية ، بالحقوق التي نصت عليها تلك الاتفاقات ، مما سهل ممارسة النشاط الصهيوني بينها .

كذلك تغيرت اوضاع اليهود في روسيا ، نحو الأحسن . إذ لم يمض إلا ١٨ يوما على تنحية القيصر عن العرش ، حتى اصدرت الحكومة الروسية الجديدة ، قانونا جديدا ، تم وضعه بالتشاور مع حقوقيين يهود ، ونشر في ٢٢ اذار ١٩١٧ ، يقضي بمساواة اليهود في